International
Task Force on Teachers
for Education 2030

فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلّمين في إطار التعليم حتى عام 2030 يدعو إلى زيادة الاستثمار في المعلّمين والتدريس

21 تموز/يوليو 2021

في جميع أنحاء العالم، سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على تباينات هائلة بين البلدان وداخلها في ما يتعلق بقدرة النُّظم التعليمية على التحوّل إلى نموذجَي التعليم عن بعد والهجين، بُغْيَة ضمان استمرار التعليم والتدريس وحماية رفاه المعلّمين والمربّين والطلّاب. كما أماطت اللّثام عن الفوارق التي تؤثر على قدرة الحكومات والمدارس والمعلّمين على التصدّي بفاعليّة للتحديات وعمَّقتها، الأمر الذي يُهدِّد بتخلّف أكثر الفئات ضعفاً عن الركب. وفي الاجتماع العالمي للتعليم، الذي عُقِد في 13 تموز/يوليو 2021، ساقت الدول الأعضاء والشركاء في التنمية الأسباب المتعلقة بضرورة تعبئة مزيد من الأموال واستخدام التمويل المخصص للتعليم على الصعيديْن المحلي والدولي دعماً للأولويات المتفق عليها. وينطبق ذلك على المعلّمين والتدريس، كما يرد في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

في الوقت الذي تُعيد فيه المدارس فتح أبوابها وتسعى فيه النُّظم التعليمية إلى التعافي، يضطلع **المعلّمون** بدورٍ حاسمٍ في توفير بيئات التعلّم الآمن والتعليم التعويضي ونماذج التدريس والتعلّم المتمايزة للطلّاب بُغْيَة تلبية الاحتياجات المتطورة والناشئة. وسوف تستدعي الحاجة عقب انتهاء مرحلة التعافي بذلَ جهودٍ إضافية من أجل بناء نُظُم تعليمية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة بمقدورها أن تلبي الاحتياجات الجديدة وأن تعالج الآثار السلبية الطويلة الأجل الناشئة عن الجائحة.

إنّ النُّظم التعليمية كي تُحقق **التحوّل في فترة ما بعد الجائحة تحتاج إلى استثمارات كبيرة تُبذل في تعزيز مهنة التدريس**، مع التركيز على الإنصاف. ويجب تعيين مزيد من المعلّمين، كما يلزم تمكين النُّظم التعليمية ليتسنّى لها تقديم الدعم الشامل للمعلّمين. ويحتاج المعلّمون، من بين أمور أخرى، إلى سُبُل نفاذ أفضل إلى التطوير المهني المستمر، فضلاً عن المساعدة والموارد اللازمة لتيسير التدريس والتعلّم المختلط والعلاجي، ويتطلب المعلّمون والطلاب على حدٍ سواء مزيداً من الدعم الاجتماعي-المعنوي.

إجراءات عاجلة يلزم اتخاذها لسدّ الفجوة في أعداد المعلّمين

قبيْل حدوث الاضطرابات الهائلة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، كانت النُّظم التعليمية في جميع أنحاء العالم تواجه تحدياتٍ ناشئةً عن **النقص المزمن في أعداد المعلّمين**. وتفاقمت حدة هذه المشكلة على نحوٍ خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشير توقعات **جديدة** إلى الحاجة إلى توظيف 15 مليون معلّم ومعلّمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2030: 6.1 مليون في مرحلة التعليم الأساسي و8.9 مليون في مرحلة التعليم الثانوي. كما تستدعي الحاجة بذل استثمارات عاجلة في الإعداد الأولي للمعلّمين والتطوير المهني المستمر. وتقترب نسبة التلاميذ إلى المعلّمين المدرَّبين في المنطقة إلى معلّم مدرب واحد لكل 58 تلميذاً في مرحلة التعليم الأساسي، بينما تبلغ في مرحلة التعليم الثانوي نحو 43 تلميذاً لكل معلّم مدرَّب.

زادت ميزانيات التعليم والمعونة الدولية المقدَّمة إلى التعليم إلى حدٍ ما على مرّ العقد الماضي، غير أن جائحة كوفيد-19 عرَّضت التقدم المحرز للخطر وعمَّقت الفوارق الكبيرة القائمة بالفعل بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وفي وقتٍ سابقٍ من هذا العام، وجدت التقديرات الواردة في تقرير رصد التعليم لعام 2021 أنّ ما يعادل ثلثي البلدان المنخفضة الدخل قد

خفّضت ميزانياتها التعليمية بسبب انتشار جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، لم تُحقَّق الاستثمارات الأخيرة في مجال التعليم نتائج مُثمرة بما فيه الكفاية، إذ ما زالت أعدادٌ كبيرة من التلاميذ لا تتعلّم، مما يُقلّل من أهمية الارتفاع في معدلات الالتحاق بالمدارس على مدى العقود الماضية.

إنّ البُلدان إذا أخفقت في توظيف عددٍ كافٍ من المعلّمين وقادة المدارس وموظفي الدعم التعليمي وتدريبهم واستبقائهم فسوف تدوم آثار هذه الأزمة على مرّ أجيالٍ عدّة، وستؤثر بصورةٍ غير متناسبةٍ على أشدّ الفئات حرماناً. ففي كثيرٍ من البلدان، لا يتقاضى المعلّمون ببساطة أجر الكفاف، الأمر الذي يزيد من تقويض النُّظم التعليمية. أما ميزانية التعليم الضئيلة في كثيرٍ من البلدان النامية، فهي بعد أن تفي بتكاليف مرتبات المعلّمين لا يتبقّى منها سوى النزر اليسير للاستثمار في الإعداد الأوّلي للمعلّمين، أو التطوير المهني المستمر، أو تحسين ظروف العمل والبُنى التحتية (ولا سيّما توفير منفذٍ إلى الاتصال الشبكي وأجهزته).

زادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم التحديات التي يواجهها المعلّمون العاملون في البلدان المتضررة من النزاع والنزوح القسري قبيْل الجائحة، ويدخل في عدادهم معلّمون لاجئون ومواطنون. وبالنسبة إلى المعلّمين العاملين في هذه السياقات، فإن فرص التطوير المهني والمسارات الرامية إلى الحصول على شهادات معتمدة وتعويضٍ وافٍ عادةً ما تكون محدودة.

وفي ضوء ذلك، يدعو فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلّمين في إطار التعليم حتى عام 2030 على وجه الاستعجال الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والجهات الممولة للتعليم - من كلا القطاعين العام والخاص - إلى الاستثمار في نهج لتحقيق التعافي يتمحور حول الإنسان من خلال بناء نُظُم تعليمية قادرة على الصمود وداعمة للمعلّمين تُركِّز على بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على *دعوته لاتخاذ إجراءات بشأن المعلّمين*، التي أطلقها في آذار/مارس 2020، يدعو فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلّمين في إطار التعليم حتى عام 2030 جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى ما يلي:

1) **زيادة التمويل على الصعيدَين المحلي والدولي.** تستدعي الحاجة تعزيز الاستثمارات المالية على الصعيدَين المحلي والدولي من أجل ضمان وجود عددٍ كافٍ من المعلّمين المؤهلين يسمح بالوصول إلى جميع المتعلّمين، ولا سيّما في المناطق المهمشة والمحرومة التي تشتدّ فيها حدة النقص في أعداد المعلّمين. ويلزم زيادة ميزانيات التعليم على الصعيد المحلي أو الحفاظ عليها بُغْيَة بلوغ المعيار المتفق عليه دولياً للإنفاق الوطني على التعليم والبالغ 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت الحالي، تُسجِّل البلدان المنخفضة الدخل ما دون هذا المعيار، أي بمعدل متوسط قدره 16.5 في المائة. غيْر أن زيادة حصة الميزانية المخصصة للتعليم لن يكون كافياً؛ ولابُد لحجم ميزانيات التعليم من أن ينمو، من خلال توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات المحلية بطرق تدريجية ومع مراعاة العدالة المالية. وبهذه الطريقة، وبدلاً من التنافس مع قطاعات أخرى على حصةٍ عادلة من الميزانيات المحدودة للغاية، يمكن لميزانيات التعليم أن ترتفع إلى جانب ميزانيات الخدمات الصحية وغيرها من ميزانيات الخدمات العامة.

إنّ بُلداناً كثيرة ستحتاج إلى دعمٍ خارجي يُعينها على تلبية احتياجات التطوير المهني. وبذلك يتعين على الجهات المانحة الدولية أن تزيد من مستوى المعونة المقدمة إلى التعليم من أجل الوفاء بالمعيار الدولي البالغ 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وأن تعطي الأولوية للمعلّمين والتدريس باعتبارهما حجر الأساس في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وهذا يعني مساعدة البلدان في سدّ فجوات التمويل اللازمة من أجل تحقيق التطوير المهني، والتدريب على التعلّم المختلط، وتحسين ظروف العمل، والدعم الاجتماعي-العاطفي. وقدَّرت الشراكة العالمية من أجل التعليم أنها ستنفق 16 في المائة من ميزانيتها على التطوير المهني للمعلّمين ودعمهم في خلال السنوات الخمس المقبلة. وفي حين تُشكِّل هذه بداية هامة، سيكون من الضروري بذل مزيد من الجهود بُغْيَة معالجة النقص العالمي في أعداد المعلّمين المدربين.

2) **وضع سياسات شاملة للمعلّمين، وتحديد تكاليفها على النحو المناسب، وتنفيذها بفاعليّة،** لا سيّما في البلدان التي تعاني من أوجه النقص الشديد. تُعدّ سياسات المعلّمين الوطنية الشاملة والتي تشمل جميع الأبعاد من التوظيف إلى التطوير المهني والتعليم المستمر والتقدم الوظيفي وظروف العمل اللائق والمساءلة والإشراف والدعم، ركيزةً أساسيةً في تكوين قوى عاملة في مجال التدريس مدعومة ومدرَّبة جيداً من أجل استمرار عملية التعلّم. كما أنّ مثل هذه السياسات من شأنها أن تُمكّن البلدان من فهم المجالات التي تمسّ فيها الحاجة إلى المعلّمين على نحوٍ أفضل - في الحاضر أو في المستقبل على حدٍّ سواء - وأن تُحدِّد أكثر التدخلات فاعليّة من حيث التكلفة وأوجه المفاضلة بين السياسات المطلوبة.

ينبغي أن تكون عملية وضع سياسات شاملة للمعلّمين محددة التكاليف على نحو ملائم، وأن تكون مصحوبة بخطط تنفيذية متينة، وينبغي تيسيرها من خلال التزامات طويلة الأجل من جانب الحكومات والشركاء.

3) **الاستثمار في قدرات المعلمين واستقلالهم الذاتي.** أبرزت الجائحة، أكثر من أي وقت مضى، أن الاستثمار في تحويل مهنة التدريس يكتسي أهميةً بالغةً لضمان الابتكار والإبداع والاستدامة. وينبغي تعزيز ذلك من خلال بناء قدرات المعلّمين، وتعزيز قيادتهم واستقلالهم الذاتي، وتحسين وضع المهنة، وتعزيز التطوير الوظيفي والتنقل، وإشراك المعلّمين في صنع القرارات في مجال التعليم عن طريق تعزيز العمليات التصاعدية الشاملة، بما في ذلك الحوار الاجتماعي، ودعم المعلّمين حتى يتمكنوا من التركيز على التدريس والتعلّم.

4) **الاستثمار في نُظُم البيانات والمعلومات** لضمان تحقيق الاستثمارات في القوى العاملة في مجال التدريس من خلال نُهج فعالة من حيث التكلفة. ويشمل ذلك تحسين إدارة المعلّمين، ونظم الإدارة وكشوف المرتبات، فضلاً عن التحليل الجغرافي المكاني وغير ذلك من النُظم التي تحدد المجالات التي تمسّ فيها الحاجة إلى المعلّمين والتي يتطلبون فيها أكبر قدرٍ من الدعم. وينبغي أن تولي نظم المعلومات اهتماماً خاصاً لفهم احتياجات المعلّمات، ممّن يضطلعن بدورٍ هامٍ في دعم تعليم الفتيات وقد تضرّرن بشكلٍ خاصٍ من جائحة كوفيد-19. وتستدعي الحاجة اتخاذ تدخلات تستهدف المرأة في التوظيف والتطوير المهني، وينبغي تحديد الحوافز المالية وغيرها من الحوافز الرامية إلى تشجيع استبقاء المعلّمات، كما ينبغي استعراض إعداد المعلّمين والمناهج الدراسية بما يكفل تسليط الضوء على وجه التحديد على المسائل الجنسانية. ويلزم إيلاء الأولية لوضع معايير وطنية وإقليمية للمعلّمين، إلى جانب إنشاء نُظُم للرصد كجزء من آلية التنسيق العالمية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

تفرض جائحة كوفيد-19 تحدياتٍ فريدةً أمام النُظم التعليمية وتُعرّض المكاسب التي تحققت في مجال تنمية رأس المال البشري للخطر على نحو لم يسبق له مثيل. كما أنها تتيح فرصةً فريدةً لإعادة بناء النُظم التعليمية والاستثمار فيها بطرق لا تحول ببساطة دون وقوع الخسارة، بل تحقق قفزات نوعية نحو بلوغ المرحلة التي كان سيصل العالم إليها لولا تفشي الجائحة. ومن الجوانب المحورية في هذا التحوّل هو الاستثمار في المعلّمين بطريقة شاملة وكلية. ويُشكّل المعلّمون عاملاً أساسياً في تنمية مواطني المستقبل، الذين يحتاجون إلى الاستعداد لاجتياز التعقيدات التي تسود العالم والتصدّي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحاً التي نواجهها اليوم. - وهو ما يعني أن إعداد المعلّمين ودعمهم أمرٌ أساسيٌ في مواجهة تلك التحديات الحاسمة.

***

يُمثِّل فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلّمين في إطار التعليم حتى عام 2030 شبكة عالمية تضم أكثر من 155 عضواً (بما في ذلك البلدان، وأعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومهنة التدريس، والمؤسسات) يعملون معاً من أجل تعزيز المسائل المعنية بالمعلّمين والتدريس. وتستضيف اليونسكو أمانته في مقرها في باريس.